

بيان وفد الجمهورية العربية السورية

في اجتماعات رفيعي المستوى

لمؤتمر الأطراف الرابع والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ

كاتوفيتسه، كانون الأول 2018

يلقيه

المهندس محمد وضاح قطماوي

معاون وزير الإدارة المحلية والبيئة

السيد رئيس المؤتمر

السادة رؤساء الوفود والحكومات

السيدة الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ

السيدات والسادة الحضور ...

يطيب لي في البداية أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير لرئاسة المؤتمر، والدولة المضيئة على استضافة هذا المؤتمر الهام وعلى حسن الاستقبال وكرم الضيافة، والشكر موصول إلى أمانة الاتفاقية الإطارية حول التغيرات المناخية على كل ما بذلته من جهد للوصول لعقد هذا الاجتماع .

أيها السيدات والسادة:

تتأثر الجمهورية العربية السورية، بتداعيات آثار تغير المناخ بأبعاده المتعددة كونها تقع في المناطق الجافة وشبه الجافة . كما تواجه ظروفًا استثنائية تتمثل بآثار الحرب الإرهابية التي تشنّ عليها منذ العام 2011، وكذلك عمليات ما يسمى "التحالف الدولي" غير الشرعي، والتي أدت إلى حدوث تدمير واسع للبنى التحتية والبيئية.

وألحقت العقوبات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب، التي فرضتها بعض الدول والمنظمات الإقليمية ضد الجمهورية العربية السورية منذ بداية الحرب، والتي ما تزال مستمرة حتى تاريخه، خسائر هائلة في بنية الاقتصاد السوري وأثرت سلباً على الجهود المبذولة من قبل الحكومة والمجتمع الأهلي، الهادفة لحماية البيئة ودعم الخطط الوطنية في مجال التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ. ويعتبر استمرار هذه التدابير التحدي الأكبر الذي يواجهه الجهود الوطنية للجمهورية العربية السورية في الوفاء بالتزاماتها في مجال المناخ وحماية البيئة، لكون هذه

التدابير استهدفت قطاعات حيوية، مثل قطاع الطاقة والصناعة والنقل والصحة والبيئة، بالإضافة إلى قنوات التمويل، بالإضافة إلى توقف الدعم الدولي في تمويل المشاريع التنموية ذات الأثر الإيجابي على البيئة .

إلا أن هذه الظروف عززت قناعة الجمهورية العربية السورية بضرورة العمل على جعل نهج الاستدامة كأولى الأولويات الوطنية، بالتزامن مع الانتصارات التي حققها الجيش العربي السوري على الإرهاب والقضاء عليه، بدعم من الأصدقاء، وخاصة من خلال ترميم ما فقدته الجمهورية العربية السورية من المكتسبات التنموية السابقة، وتجاوز مفاعيل الحرب والمضي بإعادة تأهيل البنى التحتية الخدمية والبيئية بشكل مستدام يساهم في التقليل من انبعاثات غازات الدفيئة وبالتالي التخفيف من آثار تغير المناخ.

السادة الحضور

قدمت سورية بلاغها الوطني الأول حول التغيرات المناخية في عام 2010 م، ولم تتمكن من إعداد البلاغ الوطني الثاني بسبب توقف الدعم والتمويل اللازم من قبل الجهات المانحة والمنظمات الدولية ذات العلاقة بسبب الإجراءات الاقتصادية الأحادية الجانب الجائرة المفروضة علينا من قبل بعض الدول .

ولاحقاً لانضمام سورية إلى اتفاق باريس حول التغيرات المناخية عام 2017، باشرت الحكومة السورية من خلال الوزارة المعنية وبمشاركة جميع مؤسسات الدولة والإدارات المحلية المعنية وبجهود وطنية بإعداد "وثيقة المساهمات المحددة وطنياً"، والتي تم من خلالها تحديد الأنشطة والخطط الوطنية للتكيف مع آثار تغير المناخ وتقليل الانبعاثات على المدى القريب.

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن تنفيذ هذه المساهمات يتطلب التزاماً كاملاً من قبل الدول المتقدمة ، خاصة فيما يتعلق بتوفير الدعم المالي الكافي والمتنبأ به في إطار الاتفاقيات البيئية الدولية بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، لدعم تنفيذ الدول النامية لخططها الوطنية الهادفة لإنفاذ اتفاق باريس، و ضمان

استفادة الدول النامية من الصناديق وآليات التمويل الدولية للمساهمة في متابعة تحليل الاحتياجات والفرص،
وتشجيع الاستثمار في المشاريع الوطنية التي تساهم في التخفيف والتكيف.

و أخيراً أكرر شكري لرئاسة المؤتمر متمنياً لمؤتمرنا النجاح و التوفيق وتحقيق الأهداف المرجوة
منه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته